مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 6 No. 3 (2025)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2025.3.462
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن

وسيم نبيه عبدالمطلوب أحمد[1]*

[1] قسم الجغرافيا، كلية التربية – عدن، جامعة عدن، عدن، اليمن.

* الباحث الممثل: وسيم نبيه عبدالمطلوب أحمد؛ البريد الالكتروني: wsymnbyh6@gmail.com

استلم في: 10 يوليو 2025 / قبل في: 03 أغسطس 2025 / نشر في: 30 سبتمبر 2025

المُلخّص

الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن تمثل ظاهرة إنسانية معقدة تحمل في طياتها العديد من التحديات والأزمات. يسلط هذا البحث الضوء على الخصائص العمرية والنوعية للمهاجرين وأسباب هجرتهم ودوافعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى حجم تيارات الهجرة خلال عامي 2019 و2023، حيث تجاوز عدد المهاجرين 230 ألف مهاجر خلال عامين فقط. يعبر المهاجرون إلى اليمن عبر منفذين بحريين رئيسيين: منفذ أوبوك في جيبوتي ومنفذ بوساسو في الصومال. من هناك، يصل المهاجرون إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن في مناطق مثل بروم ميفعة في حضرموت، رضوم في شبوة، وراس العارة المضاربة في لحج. هذه الرحلات البحرية الخطيرة تكون مليئة بالتحديات والمخاطر التي يواجهها المهاجرون على أمل الوصول إلى حياة أفضل. كذلك من أسباب الهجرة الظروف السياسية المتدهورة في بلدان القرن الإفريقي، حيث تدفع النزاعات المسلحة والحروب الأهلية العديد من الناس للهرب بحثًا عن الأمان والاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في دفع الأفراد للهجرة، حيث يبحثون عن فرص عمل وحياة كريمة. الدوافع الاجتماعية تلعب أيضًا دورًا كبيرًا، حيث يسعى المهاجرون للانضمام إلى أفراد أسرهم أو مجتمعاتهم الذين هاجروا في وقت سابق.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، القرن الإفريقي، السواحل الجنوبية والشرقية في اليمن.

المقدمة:

تعد الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تواجه العديد من الدول حول العالم، وتحتل دول القرن الإفريقي مكانة بارزة في هذا السياق. فالهجرة غير الشرعية من دول القرن الإفريقي التي تشمل إثيوبيا، الصومال إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن تعتبر ظاهرة ذات أبعاد متعددة، تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية. إن فهم دوافع هذه الهجرة وتأثيراتها يتطلب دراسة معمقة تتجاوز الأرقام والإحصاءات لتلامس تجارب الأفراد وظروفهم الحياتية.

الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية ليست ظاهرة جديدة، بل تمتد جذورها لعقود. لقد دفعت الظروف الصعبة التي يعيشها سكان هذه الدول - من فقر ونزاعات مسلحة وتغيرات مناخية قاسية - العديد منهم إلى البحث عن ملاذ آمن وأمل في حياة أفضل. يترك هؤلاء المهاجرون ديارهم وأسرهم، ويخوضون رحلات محفوفة بالمخاطر عبر الصحاري والبحار، أملاً في الوصول إلى سواحل اليمن. تبدأ رحلة المهاجرين من القرن الإفريقي غالباً من إثيوبيا والصومال، حيث يقطعون مسافات طويلة عبر الصحاري والجبال وصولاً إلى جيبوتي ومنها إلى سواحل البحر الأحمر أو خليج عدن. هناك، ينتظرهم المهربون الذين يستغلون ضعفهم وحاجتهم الملحة للهروب من أوطانهم. يتم نقل المهاجرين في قوارب صغيرة ومتهالكة عبر البحر، مما يعرض حياتهم لخطر الغرق والموت.

أهمية الدراسة:

هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء اختيار موضوع البحث:

تسليط الضوء على الهجرة غير الشرعية التي تعتبر أحد أهم القضايا المعاصرة، وتكمن بدراسة موضوع الظاهرة من حيث أسبابها ودوافعها. اتجاه المهاجرين غير الشرعيين اليمن كمحطة عبور للهجرة غير الشرعية شكلت تحدياً خطيراً على امن الجمهورية اليمنية. وجود إشكالية حقيقية على اليمن في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من خلال تفشي الفقر والبطالة وانتشار الامراض والأوبئة وغيرها وزادت من تداعيات الهجرة المتزايدة من دول القرن الإفريقي.

أهداف الدراسة:

1. عرض وتحليل اعداد المهاجرين القادمين من دول القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن في عام 2023م.
2. معرفة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهجرة غير شرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن.
3. تحليل واقع واتجاهات التركيب العمري والنوعي للمهاجرين القادمين من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن.
4. التعرف على الأثار السياسية والاقتصادية، والاجتماعية للمهاجرين القادمين من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن.

مشكلة الدراسة:

1. هل أزداد اعداد المهاجرين القادمين من دول القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن في عامي2019- 2023م.
2. ما هي أسباب الهجرة غير شرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن.
3. ما هي خصائص التركيب العمري والنوعي والحالة الاجتماعية للمهاجرين القادمين من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن.
4. ما المألات المترتبة على الهجرة من القرن الإفريقي إلى غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن.

فرضيات الدراسة:

1- (لقد ازداد عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن بأعداد كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية).

2- (تفاقم وتعاظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية في السواحل الجنوبية والشرقية على المدى القريب والبعيد بسبب الهجرة من القرن الإفريقي وسرعة اندماجهم في المجتمع اليمني).

3- (ان توافد اعداد كبيرة من المهاجرين من دولهم يعود الى الهروب من واقع الحرب الأهلية الطاحنة والاوضاع السياسية المتدهورة وغياب القانون وسوء الاوضاع الاقتصادية في بلدانهم).

4- (من الآثار المترتبة للهجرة من القرن الإفريقي الى اليمن تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والذي نتج عنها انتشار وتفاقم العادات الدخيلة وتفاقم هذا الظاهرة في أوساط المجتمع اليمني).

مفهوم الهجرة: الهجرة بمعناها العام التنقل من منطقة إلى أخرى؛ للاستقرار مدة طويلة من الزمن، وقد تكون من بلد إلى آخر، أو من قارة إلى أخرى فيطلق عليها "الهجرة الدولية. (نور والمبارك، 2001: 105)

اصطلاحًا: لقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن مصطلح الهجرة يستعمل في العلوم الاجتماعية الدلالة على التحركات الجغرافية لأفراد أو جماعات؛ أما التعريف الديموغرافي فهو وارد في المعجم الديموغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة؛ يقول: الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان

المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع في ذلك تبدل في محل إقامة. (ديلو، 2003م: 16)

الهجرة غير الشرعية هي تنقل الأفراد عبر الحدود الدولية بطريقة تتجاوز أو تتحايل على الأطر القانونية المعتمدة في البلد المضيف، وغالبًا ما تتم لأسباب اقتصادية، إنسانية، أو اجتماعية، دون وجود تصاريح رسمية، كالتأشيرات أو الإقامة القانونية.

السواحل الجنوبية والشرقية لليمن، المطلة على بحر العرب وخليج عدن، تُعد منفذًا بحريًا استراتيجيًا يشهد حركة نشطة للهجرة غير الشرعية من دول القرن الإفريقي مثل الصومال وإثيوبيا. ويُعزى ذلك إلى قربها الجغرافي، وضعف الرقابة الأمنية في بعض نقاطها الساحلية، ما جعلها واحدة من أكثر المسارات البحرية ازدحامًا في العالم لنقل المهاجرين بطريقة غير قانونية.

القرن الإفريقي يُمثّل نقطة انطلاق رئيسية للهجرة غير الشرعية نحو اليمن، مستفيدًا من قربه الجغرافي من السواحل الجنوبية والشرقية اليمنية، خاصة عبر خليج عدن وتشكل محافظات مثل لحج، شبوة، وحضرموت ممرات بحرية نشطة يستخدمها المهاجرون القادمون من الصومال، إثيوبيا، وجيبوتي عبر قوارب تهريب متهالكة. وتنبع هذه الهجرة من أزمات متشابكة أبرزها الفقر المدقع، النزاعات المسلحة، والجفاف الحاد، لتتحول اليمن إلى محطة عبور أو وجهة اضطرارية رغم التحديات الأمنية والإنسانية التي يواجهها المهاجرون على اليابسة وفي البحر.

اليمن ممر المهاجرين:

تدفق مئات الآلاف من المهاجرين من القرن الإفريقي في السنوات الأخيرة إلى اليمن، وقد جاء بعضهم بحثًا عن العمل في اليمن كخدم منزليين أو في أعمال البناء والزراعة، ولكن أغلبهم سعوا للسفر إلى السعودية المجاورة وسجلت أولى موجات المهاجرين الوافدين من القرن الإفريقي

إلى اليمن، ومنها إلى السعودية في السبعينيات، في أثناء فرارهم من الحرب وانعدام الأمان في بلادهم. وبدأت موجات جديدة من المهاجرين تمر في التسعينيات، بعد أن وصلت الحكومة الإثيوبية للسلطة في عام 1991 وأزاحت القيود عن الهجرة.

خريطة (1): توضح منطقة الدراسة للهجرة القادمة من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن

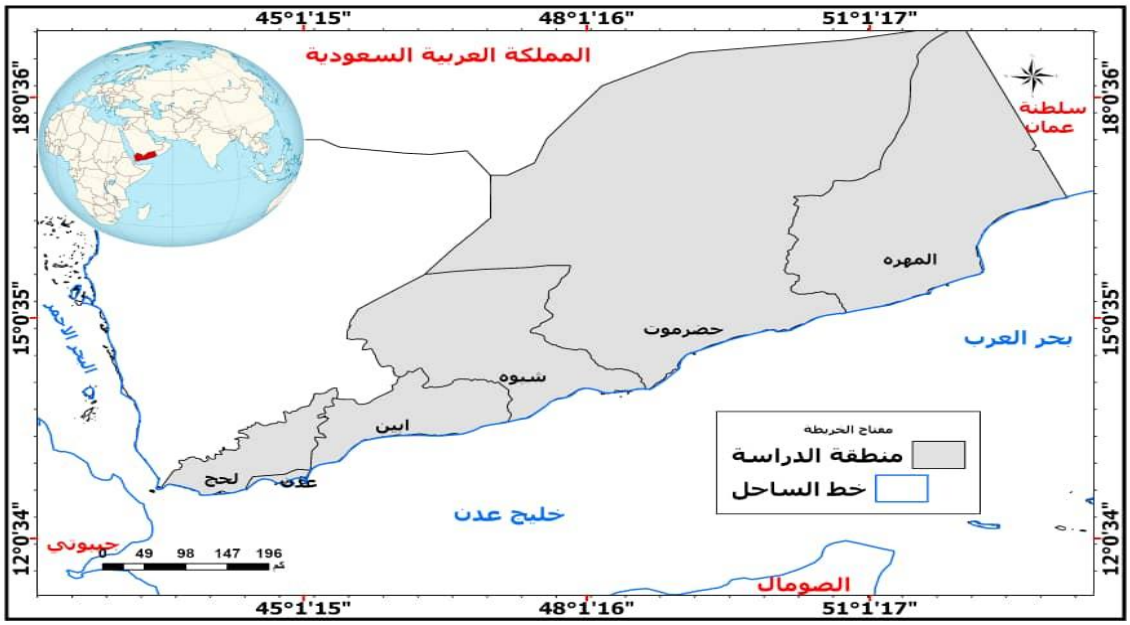

أنواع الهجرة غير الشرعية: تنقسم الهجرة غير الشرعية على ثلاثة أنواع رئيسة:

1- **الفرع الأول الهجرة غير الشرعية البرية:** هي التي تتم من خلال الطرق البرية، ومنها مثال التسلل إلى ليبيا والأردن والمملكة العربية السعودية، فعن طريق ليبيا يتم تهريب المهاجرين إلى دول حوض المتوسط الأوربية، مثل: مالطا، واليونان، وإيطاليا، أما عن طريق الأردن وسوريا فعادة ما يكون تهريب المهاجرين إلى قبرص وتركيا، واليمن يهرب المهاجرًان إلى المملكة العربية السعودية.

2- **الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية البحرية:** إذ يعدُّ طريق التهريب بالبحر هو الطريق الرئيس للهجرة غير الشرعية، فقد اقتصرت عمليات الإبحار خاصة في مراحلها الأولى على اتصال الراغب في الهجرة بصاحب سفينة أو ربانها أو صاحب قارب والتنسيق معه لتهريبه خارج حدود الدولة، أو التسلل إليها خفية على أن يعول نفسه لاحقًا للوصول إلى بر الدولة المراد اللجوء إليها، و أمام تنامي أعداد الراغبين في الهجرة غير الشرعية بدأت تتشكل بعض العصابات المتخصصة في تهريب الأشخاص على غرار العصابات الناشطة منها بجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى و دول البلقان و شمال إفريقيا ودول القرن الإفريقي ؛ سعيًا للكسب المادي الفاحش مستغلة رغبة عديد في التنقل غير المشروع لتحقيق حياة أفضل، واختلفت طرق التهريب البحرية، عن طريق مراكب صغيرة إلى قبرص أو مالطا أو اليونان أو إيطاليا أو اليمن.

3- **الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية الجوية:** يعدُّ هذا الطريق أكثر أمنًا والأصعب من الناحية التطبيقية؛ فالفكرة تكمن في إيجاد جواز سفر لشخص أوربي أو خليجي يشبهك شكلًا يرسل الجواز لك عن طريق مافيا التهريب لتنقل جوًّا باسم الشخص الأوربي أو الخليجي، وفي حالة تعرفت الشرطة على المهاجر فإنه يُرجع أو عن طريق تبليغ الأوربي والخليجي صاحب الجواز السلطات بضياعه، ولكن الصعوبة تكمن في إيجاد جواز شخص يشبه الراغب في الهجرة وقدرته على العبور من نقطة ختم الجوازات في المطار من دون التعرف عليه.

وتعدُّ المطارات مناطق عبور إستراتيجية وحساسة بدرجة بالغة، وذلك جعل الدول تفكر دائمًا في توفير الوسائل المادية و التقنية جميعًا لحمايتها و المتمثلة في أجهزة : السكانير والآلات الكاشفة للمعادن تفاديًا لأي حادث يطرأ على الحركة العادية للمطار، مما وذلك غالباً إلى عرقلة السير الحسن لعمل مصالح الأمن؛ لذلك فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قليلة جدًّا تكاد تكون منعدمة لكون المطار منطقة مغلقة يصعب اختراقها ؛ إذ تنحصر هذه المخاطر في دخول المواطنين و الأجانب وخروجهم باستعمال وثائق و من القضايا المتعلقة بالتزوير المسجلة من مصالح شرطة الحدود تزوير جوازات السفر عن طريق تغيير المعلومات المتعلقة بهوية الشخص و كذا الصورة ثم الإقامة.(عربي و فوكة ومرسي، 26:2009)

أشكال للهجرة غير الشرعية في الدول:

هناك ثلاثة أشكال للهجرة:

1. دول تصدير وانطلاق: وهي الدول التي تعرف واقعًا سياسيًّا، اقتصاديًّا واجتماعيًّا معينًا وذلك يدفع بعديد من مواطنيها إلى الهجرة غير الشرعية، مثل: إفريقيا، ودول العالم الثالث.
2. دول عبور: وهي المحطة التي تكون في بعض الأحيان ضرورية للوصول إلى الدول المستقبلة، وقد تشكل هذه المحطة قاعدة خلفية يحشد مزيد من الاستعدادات للوصول للبلد المستقبل، مثل: الجزائر، ودول المغرب العربي، واليمن.
3. دول استقبال: وهي الدول التي تشكل للمهاجر غير الشرعي محطة الوصول والاستقرار، بما تمنحه بحسب معتقده من فرص غير موجودة في وطنه، مثل: فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والمملكة العربية السعودية، أو دول العالم المتطور. (الإفريقي،2017: 23)

الخصائص السكانية للمهاجرين غير الشرعيين:

لكل شعب من الشعوب خصائص يتميز بها عن غيره؛ إذ تنعكس أوضاعه المعيشية على حياته وخصائصه العمرية والنوعية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فكلما كانت حياته في رغد من العيش كانت خصائصه تسير إلى الأفضل والعكس. فالمجتمع المهاجر من دول القرن الإفريقي إلى اليمن حمل معه خصائص ذلك الإقليم إذ تعدُّ دولة من أفقر الدول على مستوى القارة الإفريقية والعالم بسب الأوضاع المأساوية التي تعيشها تلك البقعة من القرن الإفريقي.

1- التركيب العمري للمهاجرين:

إن دراسة الفئات العمرية وبيان خصائصها يعدُّ دلالة وصورة جيدة وشاملة ومن المعلوم أن كل مجتمع يصنف أفراده إلى ثلاث فئات عمرية:

- فئة الأطفال وهم الذي تراوح أعمارهم أقل من 18 عامًا.
- فئة الشباب أكبر من 18 عامًا وأقل من 45 عامًا.
- فئة الشيوخ أكبر من 45عامًا. (العلوي،2010: 49)

يحظى التركيب العمري للسكان بأهمية كبيرة في الدراسات السكانية لارتباطه بالنشاط الاقتصادي وحركة السكان، كما يوضح العلاقات بين الخصائص الديموغرافية، لا سيما قوة السكان الإنتاجية وقدرتهم على العمل(إسماعيل، 1997 :144) وتعنى هذه الخاصية، ميل بعض الأشخاص من فئات عمرية معينة للهجرة أكثر من غيرها من السكان في البيئة الأصلية، ويرى كثير من الباحثين أن الشباب في سن النشاط، والإنتاج هم أكثر ميلًا للهجرة (الربايعة، 1978م:61)

الجدول (1): يوضح التركيب العمري للمهاجرين (للعامين 2023– 2019)

الرقم	العمر	الإجمالي 2019	النسبة %	الإجمالي 2023	النسبة %
1	أصغر من 18 عامًا	14210	10.28%	8661	8.91%
2	أصغر من 45 عامًا	124003	89.72%	88549	91.09%
3	أكبر من 45 عامًا	0	0.00%	0	0.00%
الإجمالي		**138213**	**100.00%**	**97210**	**100.00%**

- المصدر (منظمة الهجرة الدولية)

من خلال تحليل الجدول رقم (1) نلاحظ ما يلي:

- في عام 2019، بلغ عدد المهاجرين في الفئة العمرية "أصغر من 18 عامًا"14210 مهاجرًا، ما يمثل 10.28% من الإجمالي. بحلول عام 2023، انخفض هذا العدد إلى 8661 مهاجرًا، ما يمثل 8.91% من الإجمالي. قد يعكس هذا الانخفاض اهتمامًا أكبر بالحفاظ على الأطفال ضمن مجتمعاتهم، أو تحسنًا في الظروف الاجتماعية التي تجعل الهجرة أقل ضرورة للأطفال.

- في عام 2019، بلغ عدد المهاجرين في الفئة العمرية "أصغر من 45 عامًا" 124003مهاجرًا، أي 89.72% من الإجمالي. في عام 2023، انخفض هذا العدد إلى 88549 مهاجرًا، ما يمثل 91.09% من الإجمالي. على الرغم من الانخفاض في العدد، إلا أن النسبة ارتفعت، مما يشير إلى أن الشريحة الأكبر من المهاجرين تظل من الشباب الذين يبحثون عن فرص أفضل بعيدًا عن الظروف القاسية في أوطانهم.

لم يكن هناك أي مهاجرين في الفئة العمرية "أكبر من 45 عامًا" في كلا العامين، مما قد يعكس ظروفًا قاسية تجعل الهجرة غير ممكنة أو مغامرة محفوفة بالمخاطر لهذه الفئة العمرية.

2- النوع:

يتفق عديد من الباحثين على أن الهجرة عادة انتقائية، فهي تنتقي العمر، والنوع، وتصطفيهما، ومن ثم تؤثر في التركيب النوعي، والعمري لكلا المجتمعين سواء أكانت في الموطن الأصلي أم المكان المهاجر إليه (رسول،1985م:374) ويلاحظ أن التركيب النوعي للسكان في أي مجتمع يتأثر بضوابط عديدة أهمها الهجرة

الجدول (2): يوضح التركيب النوعي للمهاجرين (للعامين 2023 - 2019)

الرقم	النوع	الإجمالي 2019	النسبة%	الإجمالي 2023	النسبة%
1	ذكر	109881	79.50%	76080	78.26%
2	انثى	28332	20.50%	21130	21.74%
الإجمالي		**138213**	**100.00%**	**97210**	**100.00%**

- المصدر (منظمة الهجرة الدولية)

من خلال تحليل الجدول رقم (2) يتضح ما يلي:

- في عام 2019، بلغ عدد المهاجرين الذكور 109881، بنسبة 79.50%. بينما في عام 2023، -انخفض عدد المهاجرين الذكور إلى 76080، بنسبة 78.26%. على الرغم من الانخفاض في العدد الإجمالي، إلا أن نسبة الذكور من إجمالي المهاجرين بقيت مستقرة تقريباً. يمكن أن يشير ذلك إلى استمرار الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الرجال بشكل أكبر.

- في عام 2019، بلغ عدد المهاجرين الإناث 28332، بنسبة 20.50%. بينما في عام 2023، انخفض عدد المهاجرين الإناث إلى 21130، بنسبة 21.74%. على الرغم من انخفاض العدد الإجمالي، إلا أن نسبة الإناث من إجمالي المهاجرين زادت قليلاً، مما قد عكس معدلات بقاء أعلى أو انخفاضًا أقل في الهجرة بين الإناث.

الجدول (3): تيارات الهجرة حسب الجنسية

الرقم	الدولة	الإجمالي 2019	النسبة%	الإجمالي 2023	النسبة%
1	اثيوبيا	126469	91.56%	92485	95.14%
2	الصومال	11640	8.43%	4709	4.84%
3	جنسية اخرى	14	0.01%	16	0.02%
الإجمالي		**138123**	**100.00%**	**97210**	**100.00%**

- المصدر (منظمة الهجرة الدولية)

من خلال تحليل الجدول رقم (3) يتضح ما يلي:

في عام 2019، بلغ عدد المهاجرين الإثيوبيين 126469، ما يمثل نسبة 91.56%. بينما في عام 2023، انخفض هذا العدد إلى 92485، ولكن بنسبة 95.14%. على الرغم من انخفاض العدد الإجمالي للإثيوبيين، إلا أن نسبة الإثيوبيين من إجمالي المهاجرين ارتفعت. يمكن أن يشير ذلك إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية في إثيوبيا مقارنة بدول أخرى.

بالنسبة للمهاجرين الصوماليين، فقد بلغ عددهم 11640 في عام 2019، ما يمثل نسبة 8.43%. بينما انخفض هذا العدد بشكل كبير إلى 4709 في عام 2023، بنسبة 4.84%. يعكس هذا الانخفاض الكبير تحسينات في الأوضاع السياسية أو الاقتصادية في الصومال، أو زيادة صعوبة الهجرة من هذه المنطقة.

في عام 2019، بلغ عدد المهاجرين من الجنسيات الأخرى 14، بنسبة 0.01%. في عام 2023، ارتفع عدد المهاجرين من الجنسيات الأخرى إلى 16، بنسبة 0.02%. على الرغم من الأعداد الصغيرة، يمكن أن يشير هذا إلى تنوع متزايد في جنسيات المهاجرين، وإن كان بشكل ضئيل جداً.

بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين في عام 2019، 138123 مهاجرًا، بينما انخفض إلى 97210 مهاجرًا في عام 2023، بانخفاض قدره 40913. بسبب الحملة الأمنية التي بدأت مع نهاية عام 2023م في محافظة لحج والتي على أثرها غير مسار نقاط وصول المهاجرين من أوبوك إلى مدينة باب المندب في محافظة تعز.

رحلة عبور المهاجرين غير الشرعيين من المنافذ البحرية من القرن الإفريقي إلى اليمن:

يقطع المهاجرون من دول القرن الإفريقي، على مدى سنوات طويلة، هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر من موانئ دول القرن الإفريقي إلى الجمهورية اليمنية؛ بحثًا عن حياة أفضل في الخارج، وهربًا من الصراعات والقمع، والمصاعب الاقتصادية في بلادهم. وينطلق المهاجرون الصوماليون والإثيوبيون عبر سواحل دول القرن الإفريقي من مناطق قريبة من موانئ بوساسو، في الصومال، وميناء أوبوك في جمهورية جيبوتي، باتجاه السواحل الجنوبية والغربية لليمن؛ فهناك ترسو سفن المهاجرين إلى هذه السواحل. ويميل المهربون لتهريب المهاجرين عبر

البحر لقصر الرحلة وتفضل للمهاجرين الذين ليس لديهم المصدر الكافي لتمويل الهجرة. (Nassim, 2016: 6) ويوجد منفذان بحريان رئيسان يسلكهما المهاجرون من دول القرن الإفريقي للوصول إلى الموانئ البحرية للجمهورية اليمنية وهذه المسالك البحرية هي على النحو الآتي:

المنفذ البحري الأول بوساسو: يبدأ المهاجرون رحلتهم من قرى قريبة من ميناء بوساسو بسبب وجود القاعدة العسكرية البحرية في صومال لاند على ساحل بوساسو بين مدينة زيلا ومدينة لوقايا، والتواجد الفعال لدوريات خفر السواحل والتي تحتجز القوارب التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك تحتجز المهاجرين غير الشرعيين، حيث تقوم بسجنهم وترحيلهم إلى بلدانهم إن لم يكونوا من الجنسية الصومالية. وتنطلق القوارب التي حملت المهاجرين إلى الجمهورية اليمنية في (المساء)، من نقاط خاصة للمغادرة تقع على القرى الساحلية من ماريرو، شيمبرو، سيلايو ولا سقوري. وأغلبها ينطلق من قرية معزولة اسمها ماريرو وهي تحت سيطرة ميليشيا مسلحة، ويدفع المهربون لها المال لتأمين الحماية لأعمالهم وأنشطتهم الإجرامية. وتستغرق الرحلة عبر خليج عدن من حوالي ١٨ إلى ٢٤ ساعة. وتصل القوارب التي انطلقت من ميناء بوساسو إلى السواحل الجنوبية للجمهورية اليمنية باتجاه محافظات حضرموت وشبوة.

المنفذ البحري الثاني أوبوك: أما هذا المسلك فتسلكه المهاجرون للانطلاق بقواربهم عبر البحر الأحمر أو خليج عدن من مناطق ساحلية معزولة، وعادة ما تكون قريب من ميناء أوبوك باتجاه الشمال منه مثل جويهر، غوره انقر، وقودويا، وذلك لتفادي حرس الحدود الجيبوتي والسلطات الأمنية في المنطقة. وتستغرق الرحلة إلى سواحل الجمهورية اليمنية ما بين سبع وثماني ساعات، على الرغم من إمكانية قطع الرحلة بوقت أقل من ذلك والتي قد تصل إلى أربع ساعات.(Bakewell, 2017: 68)

المدن الجنوبية والشرقية لليمن التي ينزل بها المهاجرين:

مدينة رأس العارة:

تقع رأس العارة جنوب اليمن ضمن نطاق محافظة لحج، وهي مدينة تطل على بحر العرب وتجمع بين الطبيعة الساحلية والجبلية. يعتمد سكانها على الزراعة وصيد الأسماك وتربية النحل، وتُعد المديرية الساحلية الوحيدة بالمحافظة والأبرز في مجال تصدير الأسماك. تتميز رأس العارة بميناء استراتيجي قريب من مضيق باب المندب، مما منحها تاريخيًا دورًا كمحطة لرسو السفن ومأوى أثناء تقلبات الطقس. موقعها على خط الملاحة الدولي يربط اليمن بقارات آسيا، أفريقيا وأوروبا، ويعزز من أهميتها التجارية والجغرافية. وعلى الرغم من هذه المقومات، فإن امتداد الساحل وانخفاض الكثافة السكانية جعلاها نقطة جذب لعمليات تهريب البضائع غير القانونية والمتاجرة بالبشر، خاصة مع قربها من السواحل الأفريقية.

بير علي:

مدينة بير علي، المعروفة تاريخيًا باسم قنا، تُعد جوهرة ساحل محافظة شبوة، حيث تتربع على ضفاف البحر العربي والمحيط الهندي، وتربط بين شبوة وحضرموت في موقع استراتيجي بالغ الأهمية. تتميز المدينة بتضاريس متنوعة تشمل الجبال والسهول والصحاري والسواحل الممتدة، وتحتضن ميناء بير علي التاريخي، الذي كان يُعرف بميناء قنا، ويقع على مرتفع قرب مدينة ميفعة. هذا الميناء لعب دورًا بارزًا في حركة السفن قديمًا، ويُعد اليوم مرفأً رئيسيًا للصيد وتصدير النفط والغاز. كما تشتهر بثروتها السمكية الغنية، حيث يتوافد إليها مئات القوارب يوميًا، ما يعزز مكانتها كمركز للصيد البحري. ورغم هذا الزخم الاقتصادي، تواجه المدينة تحديات أمنية، إذ تُستخدم كمحطة استقبال للمهاجرين غير النظاميين القادمين من دول القرن الأفريقي، مستغلين قربها الجغرافي وسواحلها المفتوحة.

بروم ميفعة:

مديرية بروم ميفعة هي واحدة من الجواهر الطبيعية الخلابة في محافظة حضرموت، اليمن. تقع هذه المديرية على طول الساحل الجنوبي للبحر العربي، وذلك يمنحها موقعًا إستراتيجيًا مذهلاً يجمع بين الجمال الطبيعي والإطلالات البحرية الرائعة. يحد بروم ميفعة من الشمال مديرية دوعن، ومن الجنوب البحر العربي، ومن الشرق مديرية المكلا، ومن الغرب مديرية غيل باوزير. هذه الحدود تجعلها واحدة من أبرز المديريات من حيث الموقع الجغرافي والتنوع الطبيعي. تغطي مديرية بروم ميفعة مساحة واسعة تبلغ نحو 3500 كيلومتر مربع، وذلك يتيح لها احتواء تنوع طبيعي مذهل من السهول الرملية الخصبة إلى الجبال الشاهقة والشواطئ الرملية البيضاء الممتدة على طول الساحل. يسكن في هذه المديرية نحو 120 ألف نسمة، يتميزون بثقافتهم العريقة وتقاليدهم الأصيلة التي تمتد لقرون. السكان هنا معروفون بكرمهم وحسن ضيافتهم، ويعتمدون في الأساس على الزراعة وصيد الأسماك بوصفها مصادر رئيسة للدخل.

يتميز مناخ بروم ميفعة بأنه استوائي حار؛ إذ ترتفع درجات الحرارة في معظم أيام السنة. تكون درجات الحرارة في الصيف مرتفعة وجافة، في حين يكون الشتاء معتدلًا ولطيفًا. تتلقى المديرية أمطارًا قليلة، تتركز في الأساس في خلال موسم الأمطار القصير في الخريف. فموقعها الجغرافي الإستراتيجي على الساحل الجنوبي للبحر العربي، جعلها نقطة عبور مثالية للمهاجرين الذين يبحثون عن الوصول إلى بلدان الخليج العربي. فالظروف الاقتصادية والسياسية في بلدان القرن الإفريقي، مثل: إثيوبيا، والصومال، تدفع كثيًار من الناس للهجرة بحثًا عن حياة أفضل.

خريطة (2): توضح منافذ التهريب ومناطق وصول المهاجرين

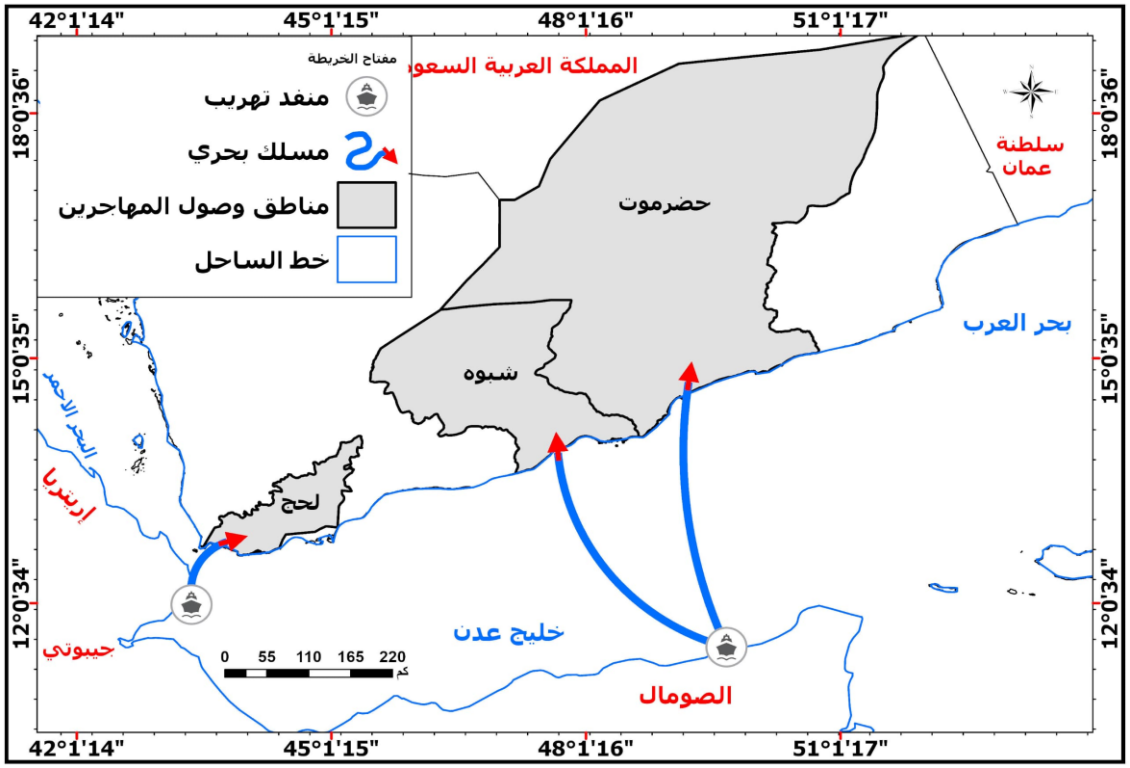

الجدول (4): تيارات الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية

الرقم	الشهر	2019	النسبة %	2023	النسبة %
1	يناير	15322	11.09%	10707	11.01%
2	فبراير	8488	6.15%	10726	11.03%
3	مارس	13299	9.63%	20020	20.59%
4	أبريل	18320	13.26%	13414	13.80%
5	مايو	18904	13.69%	11463	11.79%
6	يونيو	10045	7.27%	10800	11.11%
7	يوليو	9038	6.54%	9500	9.77%
8	أغسطس	3653	2.64%	4176	4.30%
9	سبتمبر	10712	7.76%	1551	1.60%
10	أكتوبر	12815	9.28%	1169	1.20%
11	نوفمبر	6589	4.77%	2005	2.06%
12	ديسمبر	10938	7.92%	1679	1.73%
	الإجمالي	**138123**	**100.00%**	**97210**	**100.00%**

المصدر (منظمة الهجرة الدولية)

من خلال تحليل الجدول رقم: (4) تيارات الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية يتضح مايلي:

- يمثل نسبة 11.09% من الإجمالي. أما في عام 2023، فانخفض هذا العدد إلى 10707 مهاجرًا بنسبة 11.01%. يبقى شهر يناير من الأشهر ذات النسب الثابتة تقريبًا في كلا العامين، مما قد يرتبط بالأوضاع المناخية المعتدلة نسبيًا في هذا الشهر.

في فبراير 2019، سجل عدد المهاجرين 8488، ما يمثل نسبة 6.15%. في حين شهد فبراير 2023 زيادة ملحوظة، حيث بلغ عدد المهاجرين 10726 بنسبة 11.03%. يشير هذا الارتفاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية أو السياسية في دول القرن الإفريقي، مما دفع المزيد من الناس للهجرة.

شهد شهر مارس 2019 عددًا قدره 13299 مهاجرًا بنسبة 9.63%. وفي مارس 2023، ارتفع هذا العدد بشكل هائل إلى 20020 مهاجرًا بنسبة 20.59%. هذا الارتفاع الكبير يمكن أن يعزى إلى تأثيرات كبيرة ربما نتيجة لأحداث سياسية أو اقتصادية مفاجئة في دول المصدر.

- بلغ عدد المهاجرين في أبريل 2019، 18320 مهاجرًا بنسبة 13.26%. بينما في أبريل 2023، كان العدد 13414 مهاجرًا بنسبة 13.80%. يظهر هذا الشهر استقرارًا نسبيًا بين العامين، مما يعكس تأثيرات موسمية ربما تكون ثابتة في هذا الشهر.

في مايو 2019، بلغ عدد المهاجرين 18904 مهاجرًا بنسبة 13.69%. بينما انخفض هذا العدد في مايو 2023 إلى 11463 مهاجرًا بنسبة 11.79%. يمكن أن يكون هذا الانخفاض مرتبطًا بانخفاض التوترات السياسية أو تحسين طفيف في الأوضاع الاقتصادية.

في يونيو 2019، سجل عدد المهاجرين 10045 مهاجرًا بنسبة 7.27%. بينما شهد يونيو 2023 زيادة ليصل إلى 10800 مهاجرًا بنسبة 11.11%. يمكن أن تعكس هذه الزيادة تحسنًا في الظروف المناخية أو زيادة في الضغوط الاقتصادية في دول المصدر.

في يوليو 2019، كان عدد المهاجرين 9038 مهاجرًا بنسبة 6.54%. بينما ارتفع في يوليو 2023 إلى 9500 مهاجرًا بنسبة 9.77%. هذا الارتفاع الطفيف يمكن أن يعكس تأثيرات موسمية أو بيئية متكررة.

في أغسطس 2019، بلغ عدد المهاجرين 3653 مهاجرًا بنسبة 2.64%. بينما شهد أغسطس 2023 زيادة ليصل إلى 4176 مهاجرًا بنسبة 4.30%. يبقى أغسطس من الأشهر ذات النسب الأقل، ولكن شهد ارتفاعًا في 2023 ربما بسبب تغييرات مؤقتة في الأوضاع.

في سبتمبر 2019، سجل عدد المهاجرين 10712 مهاجرًا بنسبة 7.76%. بينما انخفض هذا العدد بشكل كبير في سبتمبر 2023 إلى 1551 مهاجرًا بنسبة 1.60%. يمكن أن يشير هذا الانخفاض الكبير إلى تشديد الإجراءات الأمنية أو تحسينات في الأوضاع في دول المصدر.

في أكتوبر 2019، بلغ عدد المهاجرين 12815 مهاجرًا بنسبة 9.28%. بينما انخفض في أكتوبر 2023 إلى 1169 مهاجرًا بنسبة 1.20%. يعكس هذا الانخفاض الكبير ربما الأوضاع الأمنية الصعبة أو التحسينات في السياسات الاقتصادية في دول المصدر.

في نوفمبر 2019، كان عدد المهاجرين 6589 مهاجرًا بنسبة 4.77%. بينما انخفض في نوفمبر 2023 إلى 2005 مهاجرًا بنسبة 2.06%. يعكس هذا الانخفاض الواضح تأثيرات سياسية أو اقتصادية مؤقتة.

في ديسمبر 2019، سجل عدد المهاجرين 10938 مهاجرًا بنسبة 7.92%. بينما انخفض في ديسمبر 2023 إلى 1679 مهاجرًا بنسبة 1.73%. قد يعكس هذا الانخفاض الكبير تأثيرات موسمية أو بيئية قوية مثل الشتاء القاسي أو تشديد الرقابة الحدودية.

- تشير البيانات إلى تقلبات واضحة في أعداد المهاجرين من القرن الإفريقي إلى اليمن في عامي 2019 و2023. نتيجة العوامل المؤثرة والتي تشمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية، الظروف المناخية الموسمية، والأزمات الصحية في دول القرن الإفريقي.

الجدول (5): مناطق وصول المهاجرين غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية.

الرقم	المحافظة	المديرية	الإجمالي 2019	النسبة %	الإجمالي 2023	النسبة %
1	لحج	رأس العارة المضاربة	52600	38.06%	71042	73.08%
2	شبوة	بئر علي	65035	47.05%	25873	26.62%
3	حضرموت	بروم ميفعة	20578	14.89%	295	0.30%
الإجمالي			**138213**	**100.00%**	**97210**	**100.00%**

المصدر (منظمة الهجرة الدولية)

الجدول رقم: (5) يوضح الآتي: - في عام 2019، بلغ عدد المهاجرين في محافظة لحج 52600 مهاجرًا، بنسبة 38.06% من الإجمالي. لكن بحلول عام 2023، شهدت لحج زيادة كبيرة حيث بلغ العدد 71042 مهاجرًا، ما بنسبة 73.08% من الإجمالي. يعكس هذا الارتفاع الكبير تحسن الظروف الاقتصادية والأمان النسبي في لحج، مما جعلها وجهة جذابة للمهاجرين.

في عام 2019، سجلت محافظة شبوة 65035 مهاجرًا، بنسبة 47.05% من الإجمالي. ومع ذلك، في عام 2023، انخفض عدد المهاجرين إلى 25873، بنسبة 26.62% من الإجمالي. يعكس هذا الانخفاض الكبير تغيرات في الأوضاع الأمنية أو الاقتصادية في شبوة، مما جعلها وجهة أقل جاذبية للمهاجرين.

في عام 2019، بلغ عدد المهاجرين إلى حضرموت 20578 مهاجرًا، بنسبة 14.89% من الإجمالي. في عام 2023، انخفض هذا العدد بشكل كبير إلى 295 مهاجرًا فقط، بنسبة 0.30% من الإجمالي. يعكس هذا الانخفاض الكبير التدهور في الأوضاع الأمنية أو الاقتصادية في حضرموت، مما جعلها وجهة غير جذابة للمهاجرين. ففي حين تُعد شبوة نقطة وصول بحرية رئيسية كذلك حضرموت فبفضل موقعها الجغرافي واتساع مساحتها، فهي تشكل ممرًا مهمًا في مسار الهجرة غير الشرعية. كذلك لحج تشهد تدفقات مكثفة للمهاجرين، ما زاد الضغط على المحافظات المجاورة مثل (*)**عدن وأبين**.

(*)- تمثل عدن وأبين نقاط عبور محورية للمهاجرين القادمين من القرن الإفريقي، حيث تُستخدم كمحطات ترانزيت رئيسية قبل التوجه شمالًا. ولا تقل أهميتهما عن شبوة، حضرموت، ولحج، التي تُعد بدورها مراكز نشطة المهاجرين، عبر السواحل الجنوبية والشرقية.

خريطة (3): مناطق وصول المهاجرين غير الشرعيين من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن

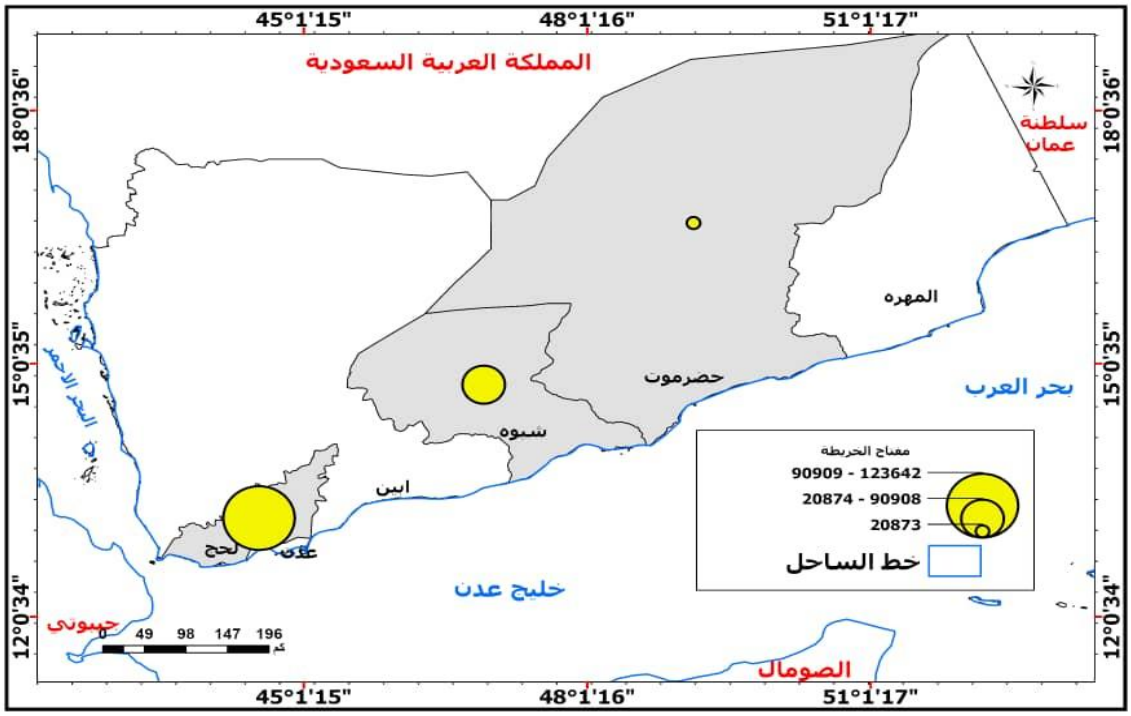

أسباب الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن

أولًا: الأسباب السياسية:

تمثل العوامل السياسية أهم العوامل وأبرزها، التي تسبب في حدوث معظم الهجرات على مر التاريخ فقد تأثرت الهجرة الدولية مع مرور الزمن بالعوامل السياسية المسببة للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في عمليات التبادل السكاني الواسعة، التي تمتد بين دول كثيرة، هذه العوامل تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح. وقد أنشئت الهيئات والمنظمات الدولية من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية والحركات، التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أنحاء العالم، ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال منظمة العمل الدولية، ومنظمة العفو الدولية ومن الأسباب السياسية القسرية، التي تدفع وتؤدي إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد الاستياء في التدخل العسكري الخارجي لأي دولة يؤدي إلى هجرة خارجية.

كما أن الضغط السياسي المحلي يؤدي إلى الهجرة ففي أغلب الدول النامية تنعدم الديمقراطية وتسود الدكتاتورية، ويسجن الناس في السجون والاعتقالات من بدون سبب أو المحاكمة، وزيادة الثورات الداخلية، والنقابات العسكرية، والحروب الأهلية، التي تدفع الفرد بالهجرة إلى الخارج كما تعتبر الظروف الطارئة كالعقوبات الدولية على مجتمع ما من العوامل التي تسبب الهجرة.

وهناك الحركات السكانية التي تقوم من أجل البحث عن الحرية سواء أكانت الحرية الدينية أم السياسية بالإضافة إلى الرغبة في الفرار من الاضطهاد في بلدانهم الأصلية. ومن بين الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة الخارجية البحث عن الحرية والهروب من الاضطهاد خصوصًا بين الأقليات الدينية والعنصرية ورجال الفكر فاضطهاد المفكرين وهجرتهم لها نتائج مهمة (تومسون و لويس ، 1969: 477).

إن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية والتدخل الأجنبي في أماكن كثيرة من إفريقيا منذ أواخر الثمانينات تسبب في عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بكاملها. وقد تدهورت الأوضاع في مناحي الحياة كافة للمواطن الإفريقي الذي لم يجد أمامه إلا الهجرة بطرق مشروعة أو غير مشروعة بحثًا عن الاستقرار والأمن فالاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة، وسوء التفاهم بين الدول الإفريقية المجاورة لبعضها بسبب النزاع على الحدود والثروات الطبيعية، يعود إلى مخلفات الاستعمار الأوربي الذي قام نهب ثروات ومقدرات القارة الإفريقية من موارد طبيعية وبشرية وأقام الحدود بين الدول الإفريقية ولم يراع الوضع. والواقع الاجتماعي الإفريقي القائم مما أدى إلى نشوب الصراعات بين شعوب القارة كذلك عقد الاستعمار الأوربي الاتفاقيات الضالة غير المتكافئة من أجل البقاء على تبعية دول إفريقيا وتأكيد هيمنته وسيطرته على القارة الإفريقية.

إن الحروب الأهلية دائمًا هي سبب التدهور الذي تشهده معظم دول القارةً مثل: الكونغو؛ إذ تشير التقارير أن المشردين بسبب الحروب الأهلية قد وصل عددهم نحو المليون ومن يحصل على المساعدات الإنسانية أقل من النصف وهناك أعداد أخرى في القارة مازالوا بحاجة ماسة للغذاء ويقدر عددهم بستة عشر مليون شخص (جسين وحسن ،2008: 40). الجدول الآتي رقم: (6) يوضح أسباب الهجرة من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية.

الجدول (6): يوضح أسباب الهجرة من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية

أسباب الهجرة	التكرار	النسبة %
الهروب من الحروب والصراعات	30	42.86%
البحث عن فرص عمل	17	24.29%
الهروب من المشكلات العائلية	_	_
البحث عن خدمات صحية وتعليمية	_	_
البحث عن الامن والاستقرار	4	5.71%
الهجرة الى دول الخليج عبر اليمن	19	27.14%
المجموع	70	100.00%

المصدر: الجدول من عمل الباحث على النزول الميداني وأخذ العينة

من خلال الجدول رقم: (6) نلاحظ ان السبب الرئيسي للهجرة من القرن الإفريقي هو الهروب من الحروب والصراعات بواقع تكرار 30 مهاجرو بنسبة 42.86% اي ان المهاجرين يهاجرون بسبب الحروب والصراعات مما يعكس هذا السبب الضغوط النفسية والجسدية التي يتعرض لها الأفراد في مناطق الحروب فالبحث عن الأمان والاستقرار هو الدافع الرئيسي للمهاجرين في هذه الفئة.

- ان ما بلغ تكراره 19 مهاجرو بنسبة 27.14% يمثلون الهجرة إلى دول الخليج عبر اليمن حيث ان العديد من المهاجرين يرون في اليمن محطة عبور للوصول إلى دول الخليج.
- احتل المرتبة الثالثة البحث عن فرص عمل بواقع تكرار 17 مهاجرو بنسبة 24.29% حيث يمثل البحث عن فرص العمل دافعًا كبيرًا للهجرة. كذلك الحاجة الملحة لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمهاجرين. فيما جاء في المرتبة الرابعة البحث عن الأمن والاستقرار بواقع 4 مهاجر وبنسبة 5.71% رغم أن النسبة منخفضة، إلا أن البحث عن الأمن والاستقرار يبقى دافعًا مهمًا لبعض المهاجرين. فالهروب من الحروب والصراعات يمثل السبب الأكثر شيوعًا للهجرة، مما يعكس الحاجة الماسة للأمان والاستقرار. ان الهجرة إلى دول الخليج عبر اليمن تعتبر دافعًا اقتصاديًا قويًا للهجرة، حيث يسعى المهاجرون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية.

ثانيًا: الأسباب الاقتصادية:

الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى اليمن تعدُّ واحدة من القضايا المعقدة التي تشهدها المنطقة، وتتأثر بعوامل عديدة اقتصادية تجعل من الصعب التحكم بها. يسعى عديد من الأفراد في دول القرن الإفريقي للهجرة إلى اليمن بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل. تعاني عديد من الدول الإفريقية من أزمات اقتصادية مستمرة، تشمل الفقر، البطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية. هذه الظروف تدفع الأفراد إلى البحث عن ملذات جديدة يمكن أن توفر لهم فرصًا لتحسين أوضاعهم. إضافة إلى ذلك، تحويلات المهاجرين المالية إلى أسرهم في البلدان الأصلية تعدُّ مصدر دخل حيوي، وذلك يزيد من دافع الأفراد للهجرة. وفي بعض الحالات، يُنظر إلى اليمن بأنها محطة انتقالية للمهاجرين الذين يهدفون إلى الوصول إلى دول الخليج العربي بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل. مع استمرار هذه العوامل الاقتصادية، من المحتمل أن تزداد وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى اليمن في السنوات القادمة حتى عام 2030م، إذا لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة للمهاجرين أو تُتخذ إجراءات فعالة لمعالجة هذه القضايا.

إن دول القرن الإفريقي فقيرة وقليلة المورد الاقتصادي؛ فهي تعتمد في اقتصادها بدرجة رئيسة على الزراعة إضافة إلى حرفة الراعي وصيد الأسماك كما أنها لا توجد فيها ثروات معدنية في الوقت الحاضر. وبعد الأحداث التي عصفت بالصومال عام 1991 م وما خلفته الحروب الأهلية زادت الأوضاع الاقتصادية سوءًا عما كانت عليه، فتدهورت الزراعة بسبب الحروب كذلك الثروة الحيوانية ومنابع الاقتصاد الصومالي وجميعًا وذلك عكس نفسه على الحياة المعيشية لدى الشعب الصومالي بصفة عامة.

ولعلَّ الفقر المدقع سبب من الأسباب الأساسية للهجرة فحدوث المجاعة وانتشار الأوبئة في بعض الأحيان تؤدي إلى عملية طرد السكان من بلدانهم الأصلية فالعامل الاقتصادي يؤدي دورًا مهمًّا في حركة السكان والهجرة؛ إذ إن تدني مستوى المعيشة، وانتشار الفقر، وتردي ظروف العمل كلها عوامل دفعت الفرد إلى الهجرة كانت داخلية أم خارجية؛ إذ أن البطالة وانخفاض مستوى الدخل لا يتمكن الإنسان بسببها من توفير المتطلبات الضرورية له ولأسرته لذلك يندفع إلى الخارج بحثًا عن موارد الرزق لتأمين متطلبات حياته (بيبرس وكابيلا،٢٠٠٠-٢٠٠١: ١٠٤). ومن المعروف أن عمليات الهجرة غير الشرعية ليست فقط في دول القرن الإفريقي؛ بل منتشرة في كل دول العالم وخصوصًا الدول التي تقع في الجزء الجنوب من الكرة الأرضية، لأن معظم تلك الدول تعاني من ظروف اقتصادية، و اجتماعية سيئة، ولا توجد فيها أي فرص للعمل لدرجة أن عديد من الشباب في هذه الدول يشعرون بالإحباط واليأس بسبب عدم حصولهم على فرص عمل تلبي متطلبات حياتهم اليومية، ذلك دفعهم إلى البحث عن إيجاد فرص عمل أو وسيلة تساعدهم في الوصول إلى الدول الغنية في الشمال على الرغم من تعرض حياتهم للخطر، وهو ما يحدث في الواقع باستمرار إذ نسمع في كثير من الأحيان عن مصرع المئات في أثناء محاولاتهم عبور البحار من أجل الوصول إلى الدول الأوربية الغنية فالدوافع الاقتصادية تعدُّ من الأسباب القوية عند بعض من المهاجرين بغية تحسين أوضاعهم الاقتصادية التي يسودها الفقر والمجاعة وقلة فرص العمل وهو الأمر الذي يحفزهم ويدفعهم إلى الهجرة للتخلص من الواقع المرير والهجرات الإفريقية غالبًا تحدث نتيجة لعدم التوازن الموارد الطبيعية في الوطن الأصلي من ناحية، ومتطلبات السكان من ناحية أخرى(عبد الغني،2002: 25).

ثالثًا: الأسباب الاجتماعية:

للعوامل الاجتماعية و الاقتصادية دور كبير في دفع عملية الهجرة غير الشرعية والفوارق المتباينة بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها كمستوى الدخل والعمل والمعيشة، هي أسباب تؤدي إلى الهجرة حقًّا؛ إذ نجد أن المهاجرين، الذين يعانون من انخفاض في مستوى الدخل و الشغل وأحيانًا البطالة الكاملة إضافة إلى الظروف الاجتماعية من سكن و صحة وتعليم يسعون للهجرة إلى بلدان أكثر تقدمًا بحثًا عن ضمان حياة أفضل، فعلى الصعيد الدولي نجد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والمتخلفة شاسعة الهوة وكل المؤشرات تؤكد وجود هوة كبرى بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط (الكلاعي،2006: 36).

تُسهم الهجرة غير الشرعية في تفاقم عدد من المشكلات الاجتماعية في اليمن، أبرزها انتشار ظاهرة الرشوة، حيث يلجأ بعض المهاجرين إلى دفع مبالغ مالية للحصول على الوثائق الإدارية التي تُمكنهم من البقاء بصورة غير قانونية. كما يُلاحظ رواج المواد المخدرة واستهلاكها والاتجار بها، إلى جانب انتشار ممارسات الشعوذة، خصوصًا بين بعض النساء القادمات من دول أفريقية مثل النيجر، واللواتي يقمن ببيع خلطات وأعشاب يُدّعى أن لها أغراضًا روحية. هذه الظواهر لا تقتصر آثارها على المجتمع المضيف فقط، بل تنعكس أيضًا بشكل مباشر على المهاجر نفسه، إذ قد يُواجه خطر الموت خلال رحلة عبوره البحار، فضلًا عن معاناته من التفكك الأسري والاجتماعي، نتيجة لانفصاله عن أسرته وزوجته وأولاده، وابتعاده عن الروابط الاجتماعية في وطنه الأصلي.

رابعًا: الأسباب الجغرافية:

يعُّد هذا العامل من اهم العوامل المحفزة على الهجرة بين اقاليم المعمورة، فنلاحظ بين اليمن ودول القرن الإفريقي مثلا تدفقات متواصلة للمهاجرين غير الشرعيين يعود سببه في القرب الجغرافي بين اليمن ودول القرن الإفريقي. وكان للموقع الفلكي لليمن أثره الواضح في تحديد مناخ اليمن واعطى تأثيرا فعالا في النشاط البشري، ومن ثم كان له أثر فعال في الانتاج الزراعي ونتيجة لقيمة الموقع تسمية اليمن باليمن السعيد وما زاد في اهميتها ما جاورها من جهة الشمال من صحاري الربع الخالي وهي حارة جافة تنعدم فيها مقومات الحياة البشرية، يضاف الى ذلك موقعها البحري حيث تطل على البحر الأحمر من جهة الغرب وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة الجنوب. وقد اعطى هذا الموقع البحري لليمن على امتداد التاريخ تقلا عالميا في حقل الملاحة والتجارة الدولية (الاشعب،1999 :21).

وقد كشفت احدى الدراسات الهجرة عن دور بعض الأسباب الجغرافية للهجرة وتحديد مناطقه واتجاهاتها ومنها تنوع المحيط الجغرافي وتعدد البيئات، فقد اشارت الدراسة ان سعة المساحة التي يحصل بها التباين في عناصر المناخ هي التضاريس والغطاء النباتي والحيواني والتربة يشمل ايضا في التنوع في التكوينات الجيولوجية يعطي فرص للتنوع ثروات المعدنية ومن ثم يعود التنوع البيئي الى تنوع النشاط الاقتصادي واتساع فرص العمل مما يشجع على الهجرة والانتقال (الخفاف، 2010: 201).

وبنفس الطريقة نلاحظ ذلك في اعداد المهاجرين من القرن الإفريقي، وكيف يمتص الوسط الجغرافي في المسافة الجغرافية المارين به تدريجيا، فالمسافة الجغرافية بين شرق افريقيا واليمن هي مسافه قصيره حيث تبتعد مدينه (بوساسو) اكبر موقع مسجل للمهاجرين الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي للصومال المطل على خليج عدن ومنطقه (بير علي) وهي اكبر منطقه ساحليه لنزول المهاجرين في الجهة المقابلة بجنوب اليمن بمسافه تقدر بحوالي (18 ميل بحري) وتعد اليمن امتدادا طبيعيا للشرق افريقيا لقرب المنطقة الجغرافية وقد كانت كتله ملتصقه تسمى قديما (جندوانا) قبل حصول الصدع الذي شكل البحر الاحمر وخليج عدن ولا يفصلها سوى(24 كيلو متر) وهو عرض مضيق بالمندب وهي اقرب مسافه بين اليمن والقاره الإفريقية عند دوله جيبوتي هذا التقارب الجغرافي كان له اثار الواضح في النزوح المستمر لألاف المهاجرين الى اليمن في الفترة الأخيرة (الخفاف، 2010: 105).

أثار الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن:

للهجرة الداخلية أو الخارجية على السواء آثار على منطقة الجذب أو الطرد السكاني، وهي ديمغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية وبيئية وأمنية، وكل هذه آثار مرتبطة ببعضها البعض حيث أن كل أثر من هذه الآثار له تأثيره المباشر أو غير المباشر على الأخرى، حتى تصبح جميع هذه الآثار قد تشكلت أما في جانب السلب أو الإيجاب في منطقة الجذب أو الطرد وسنستعرض أهم الآثار الناجمة عن الهجرة من القرن الإفريقي في اليمن فما يأتي:

أولًا: الآثار السياسية:

إن للأفواج القادمة من منطقة القرن الإفريقي آثاراً واضحة في جميع مناحي الحياة للشعب اليمني ومنها الآثار السياسية، وذلك الكم الهائل والمستمر من المهاجرين، وذلك ينتج عنه اضطرابات سياسية عديدة، فهذه الجماعات كما تشير بعض الشواهد العينة توفر بيئة ضعيفة للأمراض الاجتماعية والاتجار بالمخدرات وغيرها بل وقد تكون أداة لأعمال التخريب من قوى خارجية. إذ تستغلها ورقة ضغط وربما بلغت حد التدخل العسكري بحجة الحماية وحماية مصالحها. كما أن كثافة المهاجرين إلى اليمن بطريقة غير شرعية قد سهل عملية استغلالهم في التجسس والتبشير، أي جعلهم طابور خامس في المجتمع، وتزداد خطورتهم عند حصول بعض منهم على وثائق إثبات شخصية بطريقة أو بأخرى، إذ يؤثر مثل ذلك في الحياة السياسية وقد تتيح لهم فرص الانتخاب وما سيترتب على ذلك. النجاح في المستقبل، كما أن المهاجرين يقومون ببعض الاعتصامات والمظاهرات أكثر من مرة. (العلوي، 2010: 148)

ثانيًا: الآثار الاقتصادية:

تُسهم الهجرة غير الشرعية في تفاقم عدد من المشكلات الاجتماعية في اليمن، أبرزها انتشار ظاهرة الرشوة، حيث يلجأ بعض المهاجرين إلى دفع مبالغ مالية للحصول على الوثائق الإدارية التي تُمكنهم من البقاء بصورة غير قانونية. كما يُلاحظ رواج المواد المخدرة واستهلاكها والاتجار بها، إلى جانب انتشار ممارسات الشعوذة، خصوصًا بين بعض النساء القادمات من دول أفريقية مثل النيجر، واللواتي يقمن ببيع خلطات وأعشاب يُدّعى أن لها أغراضًا روحية. هذه الظواهر لا تقتصر آثارها على المجتمع المضيف فقط، بل تنعكس أيضًا بشكل مباشر على المهاجر نفسه، إذ قد يُواجه خطر الموت خلال رحلة عبوره البحار، فضلًا عن معاناته من التفكك الأسري والاجتماعي، نتيجة لانفصاله عن أسرته وزوجته وأولاده، وابتعاده عن الروابط الاجتماعية في وطنه الأصلي.

تعدُّ اليمن دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو دول الخليج نتيجة لقربها من سواحل القرن الإفريقي وذلك يسبب لها عديد من المشكلات فالهجرة غير الشرعية ترتبط بالجريمة المنظمة نظرًا لعبور فئات مختلفة قد يكون بعضها غير الشرعية تتعامل مع شبكات غير شرعية لكسب قوت يومها تؤثر الهجرة غير الشرعية في الأمن القومي لدول العبور بسبب وجود بعض الأفراد دون توفر أي معلومات عنهم، وقد يعملون لمصلحة جهات خارجية تضر بأمن الدولة؛ كما أن الهجرة قد تساعد في دخول، وخروج الأسلحة، المتفجرات من دول العبور أو دول القصد إلى دول المصدر، أو القريبة من الدول قد يعمل المهاجرين غير الشرعيين في الأعمال المخلة في بالآداب العامة كالاغتصاب وتعاطي المخدرات وغيرها وذلك يكلف رجال الأمن، والشرطة أعباء الملاحقة الاحتجاز والترحيل. (حسن ،2014: 58)

ثالثًا: الآثار الاجتماعية:

يسبب انتقال الأشخاص من بيئة اجتماعية إلى بيئة اجتماعية أخرى خارجية، في حدوث آثار اجتماعية كبيرة، على الدول جميعًا التي مرت بها الهجرة غير الشرعية؛ إذ يؤدي الاختلاط في الثقافات والعادات والتقاليد المختلفة إلى مشكلة الامتزاج واللا تجانس الثقافي والاجتماعي واللغوي، والتنوع العرقي، والأصولي الذي يؤدي إلى تباين القيم والعقائد الدينية، والسياسية (الزائدي،2018: 140). في البلدان النامية، تحوّلت الدوافع الاجتماعية إلى محركٍ رئيسي للهجرة، حيث لم تعد الروابط الأسرية والصداقة مجرد علاقات، بل أصبحت شبكات دعم فاعلة توفّر المعلومات، وتمنح الطمأنينة، وتفتح أبوابًا جديدة أمام المهاجرين المحتملين. في هذا السياق، يصبح الشعور بالأمان النفسي والتسهيلات المعيشية عوامل مشجعة تعزز قرار الانتقال إلى أماكن أخرى. أما في دول القرن الأفريقي، فإن الهجرة تمثل امتدادًا طبيعيًا لمنظومة القيم الاجتماعية؛ فالعلاقات المتشابكة بين الأفراد تخلق بيئة ترى في الهجرة استمرارًا للتفاعل الاجتماعي، لا انفصالًا عنه، مما يمنح هذا الفعل طابعًا جماعيًا ينمو من قلب البيئة الاجتماعية ذاتها.

الخاتمة

الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة تثير القلق على مستوى المجتمع الدولي، لما لها من تأثيرات متعددة الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول، سواء كانت مصدرة أو مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، من خلال التنسيق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود، إلا أن الظاهرة مستمرة في التوسع والتفاقم بمرور الوقت، مما يجعل هذه الإجراءات غير كافية للحد منها.

أصبحت الهجرة غير الشرعية واحدة من القضايا الأكثر سخونة على الأجندة الدولية، حيث تحظى باهتمام كبير من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية. الجهود المبذولة تتراوح بين تطبيق القوانين الردعية وتنفيذ الإجراءات الأمنية بهدف السيطرة على هذه الظاهرة التي أثرت سلبًا على كل من الدول النامية والدول الغنية المستقبلة، بسبب نتائجها الخطيرة مثل الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وغيرها. الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد ظاهرة عابرة، بل أصبحت قضية تتطلب تعاونًا دوليًا جادًا وحلولًا مبتكرة ومتكاملة لضمان تحقيق الاستقرار والأمان للجميع.

يمكننا القول إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن، قضية إنسانية معقدة تتشابك فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. هذا التدفق البشري الهائل على مدى الفترة 2019- 2023، والذي بلغ أكثر من 230 ألف مهاجر، يعكس معاناة وأمل الآلاف من المهاجرين الذين يسعون إلى حياة أفضل. المهاجرون الذين يعبرون البحر من جيبوتي والصومال نحو إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن يخوضون رحلة محفوفة بالمخاطر، مليئة بالتحديات والصعوبات. على الرغم من قسوة الرحلة، إلا أن الإصرار على تحسين ظروف الحياة يدفع هؤلاء المهاجرين إلى المخاطرة بكل شيء. فالأسباب والدوافع متعددة، مثل النزاعات المسلحة والانهيار الاقتصادي إلى البحث عن فرص جديدة في مناطق أخرى.

النتائج

1- ساعدت حالة عدم الاستقرار السياسي في السواحل الجنوبية والشرقية لليمن إلى زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين من القرن الإفريقي إلى دول الخليج عبر اليمن بسبب الانفلات الامني، و عدم وجود إستراتيجية أفريقية عربية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية مما أدى إلى زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى دول الخليج، حيث تعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية

والأمنية الصعبة في القرن الإفريقي، والموقع الجغرافي لليمن وقربها من المملكة العربية السعودية من أهم الأسباب، والدوافع للهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن.

2- عدم دعم الجهات الرسمية المتخصصة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمستلزمات اللوجستية الخاصة برصد تحركات افواج الهجرة وتتبعها مما أدى إلى ارتفاع في نسب المقبلين على الهجرة غير الشرعية.

3- أظهرت الدراسة أن جميع المهاجرين القادمين من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن قد قدموا بطريق البحر وكان نزولهم بين (بروم ميفعة) بمحافظة حضرموت و (رضوم) بمحافظة شبوة ورأس العارة والمضاربة بمحافظة لحج، بسبب قلة التواجد الأمني وقرب السواحل المواجهة لمدينة (بوسا سو ووأبوك) كما تعد سواحل محافظة حضرموت وشبوة ولحج من أكثر المناطق نزولاً للمهاجرين.

4- عدم مقدرة خفر السواحل على مواجهة تسلل المهربين لعدم تأهيلهم لذلك مما ساعد على استمراريتها.

5- اجتمعت عوامل ودوافع الهجرة من القرن الإفريقي وترابطت بطريقة مباشرة وغير مباشرة ونجم عنها عملية هجرة جماعي إلى اليمن وقد كان مبتدأها العامل السياسي مثل الحروب الأهلية، وعلى أثره أنهار الاقتصاد الوطني والبنية التحتية فظهر الخوف وقلة الأمن وانتشار الفقر، ساعدهم على ذلك على الهجرة قرب الموقع الجغرافي لليمن مما جعل تيارات الهجرة مستمرة إلى اليوم.

6- ظهور الانتقائية في الهجرة الوافدة إلى اليمن من منطقة القرن الإفريقي، فمن حيث النوع تعتبر الهجرة هي هجرة ذكورية، ومن حيث العمر فهي هجرة شبابية لسيطرة الفئة العمرية على بقية الفئات اي ان الهجرة اقتصادية.

التوصيات

1- ضرورة القيام بدوريات، ومداهمات مشتركة للقضاء على شبكات التهريب في البر والبحر وتبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل فعلي بين الدول المتضررة من تهريب المهاجرين غير الشرعيين سواء كانت دول المنشأ، أو المقصد، أو العبور.

2- يجب إدراج تهريب المهاجرين في القانون الجنائي المحلي اليمني وتجريم كافة الأفعال المتصلة به من تدابير الدخول وتمكين الاقامة، أو تزوير الوثائق، أو كل مساعدة تقدم للمهربين، أو المهاجرين وإقرار عقوبات تلائم مع خطورة الأفعال التي يدان بها.

3- تفعيل الاتحادات والنقابات والجمعيات المختصة وفتح جبهة عريضة ثقافيا وفكريا للحد من الهجرة غير الشرعية.

4- تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفعيل قوانين لردع المساعدين في تزايد هذه الظاهرة.

5- ينبغي على الحكومة اليمنية أن تعمل على إيجاد تشريع خاص بالمهاجرين وانزاله إلى حيز التنفيذ، ليكشف عن المهاجرين غير الشرعيين والمجرمين

6- يجب على الحكومة أن تقوم بإحصاءات كاملة شاملة للمهاجرين من القرن الإفريقي والإشراف المباشر على تلك التجمعات السكنية للمهاجرين حتى يكونوا تحت السيطرة لعدم الوجود الشرعي لغالبيتهم.

7- الاهتمام بخفر السواحل اليمنية وتدريبهم حتى يكونوا على أهبة الاستعداد للدفاع عن حياض مياهنا الإقليمية من التسلل والاختراق غير الشرعي.

8- أهمية التنسيق مع دول الجوار كونهم متضررين بدرجة كبيرة من تلك الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من القرن الإفريقي بهدف وجود الحل الفعال لمكافحتها وحل مشاكلها وتقديم المساعدات لليمن لهذا الغرض.

المراجع العربية

[1] احمد شجاع الدين، واخرون. (2001م). *أساسيات علم السكان الطرق والتطبيقات*. مركز التدريب والدراسات السكانية في الجمهورية اليمنية البرنس الطباعة والنشرة، جامعة صنعاء.

[2] إسماعيل أحمد، علي. (1995-1996م). الجغرافيا العامة. موضوعات مختارة، دار الثقافة والتوزيع، جامعة القاهرة.

[3] الربايعة، أحمد. (1978م). دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية. دار الثقافة والفنون، عمان.

[4] الخفاف، عبده. (2010م). جغرافيا السكان اسس عام. دار الفكر للطباعة النشر والتوزيع، الأردن.

[5] الأشعب، خالص. (1999م). دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي. دار الحكمة اليمنية.

[6] رسول، أحمد حبيب. (1985م). دراسات في الجغرافية الاقتصادية والبشرية لليمن، دار الكلمة بيروت.

[7] عبد الغني، عبدالله. (2002م). المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2 الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

[8] محمد عربي، سفيان فوكة، مشري مرسي. (2009م). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر استراتيجية المواجهة.، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر. (ط 1).

[9] الزائدي، خليفة. (2013-2018م). الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي. دراسة حالة ليبيا، جامعة شريف هداية الله الاسلامية الحكومية.

[10] العلوي، علي. (2010م). اللاجئون من القرن الإفريقي الى اليمن دراسة في جغرافية السكان. رسالة ماجستير دراسة غير منشورة، جامعة عدن.

[11] بيبرس، سامية. الكونغو ما بعد كابيلا. (2000م-2001م). الاوضاع الراهنة واحتمالات المستقبل. مجلة افاق افريقية.

[12] محمد حسين، صادق حسن. (2008م). الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي دراسة ميدانية على قرية خزام محافظة قنا. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة جنوب الوادي.

[13] الإمام، حسن. (2014م). مكافحة الهجرة غري الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار. دار الفكر اجتماعي، الإسكندرية.

[14] الكلاعي، الأمين. (2006م). الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار. مجلة دراسات دولية. تونس، العدد،101.

[15] نور طه حسن. (1982م فبراير). العلاقات بين العرب والأفارقة. مجله شؤون عربيه تصدرها الأمانة العامة لجامعه الدول العربية، العدد 12.

[16] ويرن تومسون، دافيدت لويس. (1969م). ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان، القاهرة. مكتبة الأنجلو مصرية.

المراجع الاجنبية

[17] Majidi, Nassim; Oucho, Linda. **Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base**, pp55-84 edited by M.L. McAuliffe and F. Laczko, publisher, International Organization for Migration, Geneva, Switzerland.p60 2016

[18] Sturridge, Caitlin; Bakewell, Oliver; Hammond, Laura.. **Migration Between the Horn of Africa and Yemen A Study pf Puntland, Djibouti and Yemen**, Submitted by staff of the Research & Evidence Facility EU Emergency Trust Fund for Africa, University of Oxford.68،2017

RESEARCH ARTICLE

ILLEGAL MIGRATION FROM THE HORN OF AFRICA TO THE SOUTHERN AND EASTERN COASTS OF YEMEN

Waseem Nabeh Abdulmtlob Ahmed[1,*]

[1] *Dept. of Geography, Faculty of Education - Aden, University of Aden, Aden, Yemen.*

*** Corresponding author: Waseem Nabeh Abdulmtlob Ahmed; E-mail: wsymnbyh6@gmail.com**

Received: 10 July 2025 / Accepted 03 August 2025 / Published online: 30 September 2025

Abstract

Illegal migration from the Horn of Africa to the southern and eastern coasts of Yemen is a complex humanitarian phenomenon that carries many challenges and crises. This research sheds light on the age and gender characteristics of migrants, the reasons for their migration, and their economic, political, and social motivations, in addition to the size of migration flows during 2019 and 2023, as the number of migrants exceeded 230,000 migrants in just two years. Migrants cross into Yemen through two main seaports: Obock Port in Djibouti and Bosaso Port in Somalia. From there, migrants reach the southern and eastern coasts of Yemen in areas such as Brom Mayfaa in Hadhramaut, Radhum in Shabwa, and Ras Al-Ara Al-Mudaribah in Lahj. These dangerous sea journeys are full of challenges and risks that migrants face in the hope of reaching a better life. The reasons for migration are also the deteriorating political conditions in the countries of the Horn of Africa, where armed conflicts and civil wars push many people to flee in search of safety and stability. In addition, difficult economic conditions contribute to pushing individuals to migrate, as they seek job opportunities and a decent life. Social motivations also play a major role, as migrants seek to join family members or communities who migrated earlier.

Keywords: Illegal immigration, Horn of Africa, Southern and eastern beaches of Yemen.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

أحمد، و. ن. ع.، (2025). "الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل الجنوبية والشرقية لليمن". مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 6(3)، ص279-293. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2025.3.462

حقوق النشر © 2025 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).